جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الْأُصُولُ الصَّرْفِيَّةُ للمُفْرَدَاتِ الْمُخْتَلَفِ عَلَيْهَا فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِلصَّنْعَانِيّ

The morphological origins of the disputed vocabulary in the interpretation of Gharib Al-Qur'an by Al-Sana'ani

إعداد

أ. د / سعيد بن محمد علي آل موسى

كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية

د. الوليد حسن علي مسلم

كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الثالث-أغسطس)

(الجزء الرابع (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

الأُصُولُ الصَّرْفِيَّةُ للمُفْرَدَاتِ الْمُخْتَلَفِ عَلَيْهَا فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِلصَّنْعَانِيّ

سعيد بن محمد علي آل موسى

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك خالد ، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: *safwahssan12@hotmail.com*

الوليد حسن علي مسلم

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك خالد ، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : *safwahssan12@hotmail.com*

الملخص

يَهْدُفُ البَحْثُ إلى الْكَشْفِ عَن الْأُصُولِ الصَّرْفِيَّة الْمُخْتَلَفِ عَلَيْها في الْمُفْرَدَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ اشْتِقَاقًا وَوَزْنًا وَصِيغَةً حَسَبَ تَنَاوُلِ الصَّنعَانِيّ لَها في كِتابِهِ: "تَفْسِيرِ غَرِيب الْقُرْآنِ"، ومُنَاقَشَتِها ومُوَازَنَتِها بما قَالَهُ عُلماءُ غَرِيب الْقُرْآنِ السَّابِقُونَ (ابْن قُتَيْبَةَ والسِّجِسْتَانِيّ والرَّاغِبُ الأَصْفَهَانِيّ)، والنَّظَرِ فِي أَدِلَّتِها وتَقْلِيبِ الآراءِ فيها ومحاولةِ التَّرْجِيحِ مِنْهَا؛ بُغْيَةَ تَحْقِيقِ نَتَائِج عِلْمِيَّة. وَاتَّبَعَ البَحْثُ الْمَنْهَجَ الْوَصْفِيّ التَّحْلِيلِيّ، وَجَاءَ في سِبْعِ مَسَائِلَ، هي: الْأَصْلُ الصَّرْفِيُّ الْمُخْتَلَفُ عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ صَيِّب، والْأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ إِبلِيس، والْأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ الطَّاغُوت، والْأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "التَّوْرَاةَ"، والْأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "تَتْرَا"، والْأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "أَنَاسِيّ"، والْأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "ٱلْمُهَيمِن"، بِالْإِضَافَةِ لتَمْهِيدٍ ومقَدِّمَةٍ وخَاتِمَةٍ، وتَوَصَّلَ البَحْثُ لنَتَائِج، أَهَمّها: نَظَرَ الصَّنعَانِيّ فِي تَآلِيفِ غَرِيب الْقُرْآنِ فَاسْتَنْبَطَ ثِمَارَهَا واسْتَخْرَجَ فَوَائِدَهَا، وأَفَادَ منها في الْمَادَّةِ الْعَلَمِيَّة والطَّرِيقَةِ المَنْهَجِيَّة، لَا سِيَّمَا كِتَاب غَرِيب الْقُرْآنِ للسِّجِسْتَانِيّ، وَزَادَ عَلَيْها اجْتِهَادًا حَسَنًا، واخْتِصَارًا مُكَمَّلًا الْمَقْصُود، وتَوْضِيحًا يُوصِلُ لْلمَطْلُوبِ، وتَنَاوَلَ الْخِلَافَ في الْأُصُولِ الصَّرْفِيَّة في سِبْعِ مُفْرَدَاتٍ، هي: (صَيِّب، وإِبلِيس، والطَّاغُوت، والتَّوْرَاةَ، وتَتْرَا،

وأَنَاسِيّ، وٱلمُهَيمِن)، وجَاءَ تَنَاوُلُهُ مُخْتَصَرًا مُجْمَلًا، وأَحْيَانًا يُرَجَّحُ من الْخِلَاف، وأَحْيَانًا يَتْرُكُهُ دُونَ تَرْجِيحٍ، وأَسْقَطَ الْأَقْوَالَ الّتي انتَخَبَتْ عُجْمَة بَعْض الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَة في الْقُرْآنِ.

الكلمات المفتاحية : الْأُصُول الصَّرْفِيَّة، الأمير الصَّنعَانِيّ، تَفْسِير غَرِيب الْقُرْآنِ، الْخِلَاف الصَّرْفِيّ.

The morphological origins of the disputed vocabulary in the interpretation of Gharib Al-Qur'an by Al-Sana'ani

Saeed bin Mohamed Ali Al Musa
College of Arts and Human Sciences - King Khalid University - Kingdom of Saudi Arabia

Email: ***safwahssan12@hotmail.com***
Alwaleed Hassan Ali Muslim
College of Arts and Human Sciences , King Khalid University , Kingdom of Saudi Arabia

Email: ***safwahssan12@hotmail.com***

Abstract:

The research aims to uncover the morphological roots that are disputed in the Quranic vocabulary in terms of derivation, weight and form according to Al-Sana'ani's treatment of them in his book, Tafsir Gharib Al-Qur'an, and to discuss and compare them with what was said by the previous scholars of Gharib Al-Qur'an (Ibn Qutaybah, Al-Sijistani and Al-Raghib Al-Isfahani), and to examine their evidence, turn opinions on them and attempt to Weighing them, with the aim of achieving scientific results. The research followed the descriptive analytical approach, and came in seven issues, which are: the disputed morphological origin of the word "Sayyib", the disputed morphological origin of the word "Iblis", the disputed morphological origin of the word "Taghut", the disputed morphological origin of the word "Torah", and the disputed morphological origin of the word "Taurat". The disputed word of the word tatra, the disputed morphological root of the word anasi, and the disputed morphological root of the word muhaymin, in addition to a preface, introduction, and conclusion. The research reached results, the most important of which is: Al-Sanaani looked into the compositions of the strange words of the Qur'an, deduced their fruits, extracted their benefits, and benefited from them in The scientific material and the methodological approach, especially the book Gharib al-Quran by al-Sijistani, and he added to it a good effort, a complete summary of the intended meaning, and a clarification that conveys the desired goal, and he addressed the disagreement in the morphological principles in seven words, which are (Sayyib, Iblis, Taghut, Torah, Tatra, Anasi, and al-

Muhaymin), and his discussion came in a brief and comprehensive manner. Sometimes he prefers the disagreement, and sometimes he leaves it without preference, and he dropped the sayings that chose the foreignness of some words mentioned in the Quran.

Keywords: ***Morphological Origins, The Sana'ani Prince, Interpretation Of The Strangeness Of The Quran, Morphological Disagreement.***

مُقَدِّمَة البَحْث

إنّ كُتبَ تَفْسِيرِ غَرِيبِ القُرْآنِ لها مَكَانَةٌ جَلِيلَةٌ وعَرَاقَةٌ أَصِيلَةٌ وإِفَادَةٌ وَفِيرَةٌ، فَهِي مِنْ أَقْدَمِ الْكُتُبِ الَّتِي صُنِّفَتْ، وَمِنْ أَوَائِلِ الْعُلُومِ الَّتِي سُطِّرَتْ، فَقَدْ بَدَأَ تَأْلِيفُهَا فِي نِهايةِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الهِجْرِيّ، وَعَلَيْها اعْتَمَدَتْ كَثِيرٌ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ، وَمِنْهَا أَخَذَت سَائِرُ أَسْفَارِ التَّفْسِيرِ، وَهِي جَدِيرَةٌ بِالِاهْتِمَامِ وحَرِيَّةٌ بالعِنَايَة، وَشَمَلَتْ إِفَادَاتُها بَيَانًا دَقِيقًا لِلْأَلْفَاظِ، وَتَوْضِيحًا عَمِيقًا لِلُّغَاتِ، وشَرْحًا جَلِيًّا للفُرُوق اللُّغَوِيَّةِ والتَّطَوَّرَاتِ الدَّلَالِيّة، وتفريقًا حَصِيفًا بَينَ الْعَرَبِيّ الْأَصِيل والْمُعَرَّبِ الدَّخِيلِ، وإِشَارَاتٍ لِخَصَائِصِ الْأَلْفَاظِ، وتَنْبيهاتٍ عَلَى الْعَلَاقَاتِ الَّتِي تَجْمَعُها والْحُقُولِ الَّتِي تَرْبِطُهَا، ولمَحَاتٍ عِلْمِيَّةً عن أُصُولِها الصَّرْفِيَّة والمعْجَمِيَّة. وجاءت كُتبُ غَرِيبِ القُرْآنِ مُتَنَوِّعَةً مِنْ حَيْثُ مَادَّتُهَا، فَمِنْهَا الْمُخْتَصَرَاتُ: كَغَرِيبِ القُرْآنِ للسِّجِسْتَانِيّ، وَمِنْهَا: الْمُتَوَسِّطات، كَغَرِيبِ القُرْآنِ لِابْن قُتَيْبَةَ، وَمِنْهَا: الْمُطَوَّلات، كَمُفْرَدَات أَلْفَاظ الْقُرْآنِ لِلرَّاغِب الأَصْفَهَانيّ، ومَنْ يُقْبَل عَلَيْها بِدِرَاسَةٍ يَخْرُج بِالْفَوَائِدِ ويَقَع عَلى الْفَرَائِدِ. وقد قَصَدَ هَذا الْبَحْثُ مَجَالَ غَرِيبِ القُرْآنِ، واخْتَصَّ كِتَابَ تَفْسِيرِ غَرِيبِ القُرْآنِ للصَّنْعَانِيّ؛ لِأَجْلِ دِرَاسَة الْأُصُولِ الصَّرْفِيَّة لِلْأَلْفَاظِ الْمُفْرَدَةِ الْمُخْتَلَف عَلَيْها الْوَارِدَةِ فِيهِ، ومُنَاقَشَتِها والتَّوَصُّل إلى نَتَائِجَ عِلْمِيَّةٍ حِيَالِهَا.

ويَكْتَسِبُ هذا البَحْثُ أَهميةً من ارْتِبَاطِهِ بِمَجَال غَرِيبِ القُرْآنِ الَّذِي يُوَفِّرُ دِرَاسَةً أَعمَقَ لِلْأَلْفَاظِ الْمُفْرَدَةِ مِن ناحيةِ الْأَصْل الصَّرْفِيّ والمعنى المعْجَمِيّ والْعَلَاقَة اللُّغَوِيَّةِ.

ويَهْدُفُ البَحْثُ إلى الْكَشْفِ عَن الْأُصُولِ الصَّرْفِيَّة الْمُخْتَلَفِ عَلَيْها في الْمُفْرَدَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ اشْتِقَاقًا وَوَزْنًا وَصِيغَةً وَمَا فِيهَا مِنْ حُرُوفٍ أَصْلِيَّةٍ وزَائِدَةٍ حَسَبَ تَنَاوُلِ الصَّنعَانِيّ لَها في كِتَابِهِ تَفْسِيرِ غَرِيب الْقُرْآنِ، ومُنَاقَشَتِها ومُوَازَنَتِها بما قَالَهُ عُلماءُ غَرِيب الْقُرْآنِ السَّابِقُونَ (ابْن قُتَيْبَةَ، والسِّجِسْتَانِيّ، والرَّاغِبُ الأَصْفَهَانيِّ)، والنَّظَرِ فِي أَدِلَّتِهَا وتَقْلِيبِ الآراءِ فيها ومحاولةِ التَّرْجِيحِ مِنْهَا.

وتَتَمَثَّلُ مُشْكِلَةُ البَحْثِ في تَجْمِيعِ الْمُفْرَدَاتِ الَّتِي تَنَاوَلَ الصَّنعَانِيّ أُصُولَها الصَّرْفِيَّةَ الْمُخْتَلَفَ عَلَيْها اشتقاقًا ووزنًا وصيغةً وَمَا فِيهَا مِنْ حُرُوفٍ أَصْلِيَّةٍ وزَائِدَةٍ، ومُوَازَنَتِها بما قَالَهُ السابقون له في هذا المجال كابْن قُتَيْبَةَ والسِّجِسْتَانِيّ والرَّاغِب الأَصْفَهَانيّ، والْتِقَاط الْآرَاءِ الَّتِي قِيلَتْ فيها، وتَقْلِيبها والنَّظَرِ في أَدِلَّتها للتَّرْجِيحِ مِنْهَا. وَيَتَّبِعُ البَحْثُ الْمَنْهَجَ الوصفيّ التّحليليّ.

ويَتكون محتوى البَحْث مِن: **مقدِّمَة، وتَمْهِيد، وسبْعِ مَسَائِل**، هي: الْأَصْلُ الصَّرْفِيُّ الْمُخْتَلَفُ عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "صَيِّب"، والْأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "إبليس"، والْأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "الطَّاغُوت"، والْأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "التَّوْرَاةَ"، والْأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "تَتْرَا"، والْأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "أَنَاسِيّ"، والْأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "الْمُهَيمِن"، ورُتِّبَتْ حَسَبَ وُرُودِهَا في القُرْآنِ، بِالْإِضَافَةِ لِخَاتِمَةٍ.

وأُجْرِيَتْ دِرَاستان سَابِقَتان في أَصْلِ الْمُفْرَدَاتِ فِي كُتب غَرِيبِ القُرْآنِ، الْأُولَى بِعُنْوَان: أَصْلُ المفرَدَةِ القُرآنيَّة عند ابْن قُتَيْبَةَ من خِلال كتابه: (تأويل مشكل القرآن)، وهو بَحثٌ مُحَكَّمٌ، منشور بمجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، بجامعة الأزهر بمصر، العدد الرابع، السنة ٢٠٢٠م، للباحثة الدكتورة/ تغريد بنت علي بن دليم الأحمري. والأخرى بِعُنْوَان: لَمْحُ الْأَصْل في مُفْرَدَاتِ غَرِيبِ القُرْآنِ للرَّاغِب الأَصْفَهَانيّ (ظَاهِرة الْإِبْدَال مِصْدَاقًا)، وهو بحث مُحَكَّمٌ، منشورٌ بمجلة القادسية للعلوم الإنسانية، بجامعة القادسية بالعراق، العدد الرابع، السنة ٢٠٢٠م، للباحثة الدكتورة/ إيمان عليوي نايف. والدِّرَاسَة الْحَالِيَّة تختلفُ عن الدراستين السابقتين في كونها تدرس كتاب تَفْسِيرِ غَرِيبِ القُرْآنِ للصَّنْعَانِيّ الذي لَمْ تُجرَ عليه دِرَاسَةٌ سَابقةٌ، وفي كونها تَتَنَاوَلُ الْأَصْل الصَّرْفِيّ تَنَاوُلًا لُغويًّا عَامًا، وتختارُ الْمَسَائِل الّتي وقع فيها خِلافٌ؛ لأجل إثراء البَحث بمُنَاقَشَاتِ آراء العلماء والتَّرْجِيحِ منها. أمّا الدِّرَاسَةُ الْأُولَى فقد اخْتَصَّتْ بكتاب تَأْوِيل مُشْكِل القرآن لابْن قُتَيْبَةَ، وتناولت الْأَصْل المعْجَمِيّ للمفردات، وأمّا

الدِّرَاسَة الأخرى فقد اخْتَصَّتْ بكتاب غَرِيبِ القُرْآنِ للرَّاغِب الأَصْفَهَانيّ، وتناولت الْأَصْل الصَّرْفِيّ الخاصّ بِالْإِبْدَال دون غيره.

التَّمْهِيد

١-تَرْجَمَةُ الأَمِير الصَّنْعَانِيّ:

اسمه محمَّد بن إسماعيل بن صلاح بن محمَّد، ويُعْرَفُ "بالأمير الصَّنْعَانِيّ"، وُلِدَ سنة ١٠٩٩هـ بكحلان باليمن، ولما بلغ عمره سبع سنوات انتقل مع أسرته إلى مدينة صنعاء وبها نَشَأَ وتَعَلَّمَ بإشراف وتعهُّد من والده، فكان من مَشَايِخِهِ ـ بصنعاء ـ : الْعَلَّامَةُ زيد بن محمد بن القاسم، والْعَلَّامَة صلاح بن الحسين الصَّنْعَانِيّ، والْعَلَّامَة عبد الله بن علي بن عبدالإله، والْعَلَّامَة علي بن محمد العنسي الصَّنْعَانِيّ، ثم ارْتَحَلَ إلى مكة والمدينة، وفيهما أخذ العلم عن علمائهما، أمثال: عبدالرحمن بن أبي الغيث، ومحمد بن أحمد الأسدي، وسالم بن عبدالله البصري، فَبَرَعَ وَبَرَزَ في علم المعاني، والبيان، والتفسير، وعلوم الحديث، والنحو والصرف، والمنطق، وعَظُم ثناءُ العلماء عليه..[١] ، فقال عنه الشَّوْكَانِيُّ: "الإمام المجتهد المطلق صاحب التصانيف".[٢]، وقال: "برع في جميع العلوم، وفاق الأقران، وتَفَرَّدَ برئاسة العلم في صنعاء، وتظهّر بالاجتهاد، وعمل بالأدلة، ونفر عن التقليد".[٣]. وتَتَلْمَذَ على يده نفرٌ، صاروا علماء نبلاء، أمثال: عبد القادر بن أحمد، وأحمد بن محمد، والحسن المهدي، وكثر تصنيفه، ومن ذلك: كتاب: مفاتيح الرضوان في تفسير الذكر بالآثار والقرآن (مطبوع محقق)، وكتاب: جمع الشتيت شرح أبيات التثبيت (مطبوع محقق)، وكتاب التحبير

---

(١) ينظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل، تفسير غريب القرآن: تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلّاق، دار ابن كثير، (بيروت، دار ابن كثير، الأولى ٢٠٠٠م)، ص: ٣١/ ٣٢.

(٢) الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (بيروت، دار المعرفة)، ص: ٢/ ١٣٣.

(٣) الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع، ص: ٢/ ١٣٤.

لإيضاح معاني التيسير (مطبوع محقق). وقد توفي سنة ١١٨٢هـ، بصنعاء عن ثلاث وثمانين سنة.(١).

٢-كِتَابُ تَفْسِيرِ غَرِيبِ القُرْآنِ للصَّنْعَانِيّ:

هو من كُتب غَرِيبِ القُرْآنِ المختَصَرَة، ومن أَوَاخِرِ مَا كُتِبَ في مجالها، ويقع في ٣٤٨ صفحة، وقام بتحقيقه وضبطه: محمد صبحي بن حسن حلّاق، على نسخة خطية فريدة وجدها بالجامع الكبير بصنعاء، وهو مطبوع طبعة أولى عام ٢٠٠٠م، ومرتّب بحسب حروف المعجم دون مراعاة للأصل الاشتقاقيّ، وكلّ حرف مقسّم إلى ثلاثة أقسام: المفتوح يليه المضموم وينتهي بالمكسور، واختار الألفاظ القرآنيّة الّتي يرى أنّها من الغريب غير المتداول على الألسنة.

وقد أخذ مادته العلميّة من كتب غريب القرآن وكتب اللّغة، وأكثر مَنْ تَبِعَهِ في منهجه، وسار وفق اختياراته في آرائه هو السِّجِسْتَانِيّ في كتابه: غَرِيبِ القُرْآنِ المسمّى بنزهة القلوب، وأحيانًا يُصَرِّحُ بأخذه منه وأحيانًا ينقل منه من غير تَصْرِيح بالنقل. وجمع في توضيح المقصود بين الاختصار والإجمال والإفادات المهمّة أحيانًا من غير إسهاب في القراءات ولُغَات العَرَب والْأَصْل الصَّرْفِيّ والْأَصْل المعْجَمِيّ.

أولا/ الْأَصْلُ الصَّرْفِيُّ الْمُخْتَلَفُ عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ (صَيِّب):

ذكر الصَّنعَانِيّ رأيين في أصل مفردة (صَيِّب) ووزنها عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]، الرأي الأوّل: رأي الْبَصْرِيِّينَ، الذين ذهبوا إلى أنّ وزنها (فَيْعِل)، وأصلها (صَيْوِبٌ)، فلما اجتمعت الواو والياء وكانت الأولى منهما ساكنة قُلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء.(٢). الرأي الثّاني: رأي الْفَرَّاء، الّذي

(١) ينظر: الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع، ص: ٢/ ١٣٤.

(٢) ينظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل، تفسير غريب القرآن، ص: ٢٠٧.

ذهب إلى أنّ وزنها (فَعِيل)، وأصلها (صَوِيب)، مثل طَويل.(١). وكان ابْن قُتَيْبَةَ والرَّاغِبُ الأَصْفَهَانيِّ قد أهملا هذه المسألة فلم يتطرقا إليها، وجاء عرض الصَّنْعَانِيّ الآراء في هذه المسألة مختصرًا، وأَشْبَهَتْ عبارتُهُ فيها عبارةَ السِّجِسْتَانِيّ.(٢). وقد عُرِفتْ مسألة أصل (صَيِّب) ووزنها بمسألة: (وزن سيِّد، وميِّت، ونحوهما) .(٣) ، وقد اتَّسَعَ الخلافُ فيها فوصل إلى أربعة آراء: الرأي الأوّل: رأي الْبَصْرِيِّينَ، الّذين ذهبوا إلى أنّ أصل (سيِّد وميِّت ونحوهما): سَيْوِد ومَيْوِت، على وزن (فَيْعِل)، وحجتهم في ذلك أنّ هذا الوزن هو الظاهر من بنائها، والتّمسك بالظاهر واجبٌ مهما أمكن، والذي يدلّ على ذلك أنّ المعتلّ يختصّ بأبنية ليست للصحيح؛ فمنها فُعَلَة في جمع فاعل نحو قاضٍ وقُضَاة، ومنها فَيْعَلُولة نحو كَيْنُونَة وقيدودة، والأصل كيَّنونة وقيَّدُودة. الرأي الثّاني: رأي الْفَرَّاء الّذي ذهب إلى أنّ أصل (سيِّد وميِّت) سويد وميت على وزن (فَعِيل)، فأُعلّت العين كما أُعلّت في الماضي والمضارع فقُدّم وأُخِّر ثم قُلبت الواو ياءً لاجتماعهما وسكون الأوّل منهما، إلّا أنّه لما أراد أن يُعلّ الواو في الاسم كما أُعلّت في الفعل (ساد ومات) جعلها ألفاً فصارت الألف ساكنة والياء ساكنة، فحُذِف الألف لدفع التقاء الساكنين، فخاف أن يلتبس فَعْيِل مع فَعْل فزاد ياءً وأدغم الياء في الياء فصارت سيّد. الرأي الثّالث: رأي الْكُوفِيِّينَ، الّذين ذهبوا إلى أنّ أصل (سيِّد وميِّت ونحوهما): سَوِيد ومَوِيت، على وزن (فَعِيل)، وحجتهم في ذلك أنّ لهذا الإعلال نظيرًا في كلام العرب، في الصحيح: كعظيم وشريف، وفي المعتل: كسيّد وميّت، بخلاف

---

(١) ينظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل، تفسير غريب القرآن، ص: ٢٠٧.

(٢) ينظر: السجستاني، محمد عزير، تحقيق: محمد جمران، (سوريا، دار ابن قتيبة، الأولى، ١٩٩٥م)، ص: ٣١٠.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الْبَصْرِيِّينَ والْكُوفِيِّينَ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (المكتبة العصرية، الأولى، ٢٠٠٣م)، ص٢/ ٦٥٦.

(فَيْعِل) فإنّه ليس له نظير في كلامهم، فلمّا كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلُّوا الواو في الاسم كما أُعلّت في الفعل (ساد يسود، ومات يموت)، فقُدّمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياءً؛ لأنّ الواو والياء إذا اجتمعتا وكان السّابق منهما ساكنًا قُلِبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء. فهم يرتكزون في كيفية الإعلال على الاستعمال والنظير. الرأي الرابع: رأي البغداديين الّذين ذهبوا إلى أنَّه (فَيْعَلٌ) بفتح العين، فنُقل إلى (فَيْعِل) بكسرها؛ وحجتهم في ذلك أنّهم قالوا: إنّا لم نَرَ في الصحيح ما هو على (فَيْعِل) إنّما هو (فَيْعَل)، كـ(صَيْقَمٍ)، و(صَيْرَفٍ). وهذه الآراء كلّها متفقةٌ على أنّ (صيّب) اجتمعت فيها الواو والياء في كلمة واحدة والسّابق منهما متأصّل في ذاته وسكونه فقُلِبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء، ولكنّها مختلفة في الوزن والأصل والطريقة التي حصل بها الإعلال، وضُعِّفَ رأي الْفَرَّاء؛ لأنّ الأمر لو كان كما ذهب إليه لوجب تخفيف الياء الزائدة بَدَلًا من إدغامها، وضُعِّفَ رأي الْكُوفِيِّينَ؛ لأنّه ليس في كلام العرب ما يدلّ على حصول الإعلال بالطريقة الّتي تكلّفوها، لا في الصحيح ولا في المعتل، وضُعِّفَ رأي الْكُوفِيِّينَ والبغداديين الّذين يزعمون أنّ وزن (فَيْعِل) ليس له نظير في كلام العرب من المعتل؛ لأنّ المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، لأنّه نوعٌ على انفراده، فقد يكون للمعتل من البناء ما لا يكون للصحيح، كـ (فُعَلَة) في جمع (فاعل)، نحو: قُضَاة في قَاضٍ، قال سِيبَوَيْهِ: "وكان الْخَلِيل يقول: سيِّدٌ فَيْعِلٌ وإن لم يكن فَيْعِل في غير المعتل، لأنّهم قد يخصون المعتل ببناء لا يخصون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا كَيْنُونَة".[1] فترجّح ما ذهب إليه الْبَصْرِيُّونَ؛ لأنّه يَستند على الظاهر وهو أقلّ تَكَلُّفًا، وقد رجَّح هذا الرأي جماعةٌ من العلماء

(١) سِيبَوَيْهِ، عثمان بن قمبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي، الثالثة، ١٩٨٨م)، ص: ٤/ ٢٤٥-٣٦٥.

المتقدّمين.[1].

ثانيا/ الأَصْلُ الصَّرْفِيُّ الْمُخْتَلَفُ عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "إِبلِيس":

أورد الصَّنعَانِيّ قولين في أصل مفردة (إِبلِيسَ) عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿فَسَجَدُواْ إِلَّا إِبلِيسَ أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤]، القول الأوّل: أنّها على وزن (إِفْعِيل) من أَبْلَسَ بمعنى يَئِسَ، وهذا القول يُثبت لمفردة (إِبلِيسَ) أصلًا عربيًا. القول الثّاني: أنّها أعجميّةٌ؛ فلذلك لا تَنصرف، وقد ضَعَّفَ هذا القول باستعماله عبارة (يُقال)، وعادةُ الصَّنعَانِيّ استعمالُ عبارةِ (قِيلَ) و(يُقَالُ) لِلتَّضْعِيفِ.[2]. وكان ابْن قُتَيْبَةَ قد ذكر هذين القولين.[3] ، وكذا فعلَ السِّجِسْتَانِيّ، وقد أخذ الصَّنعَانِيُّ عبارةَ السِّجِسْتَانِيّ نفسَها. أمّا الرَّاغِبُ الأَصْفَهَانِيِّ فذكر القول الأوّل وقَوَّاهُ وأهمل الآخر.[4] وبهذا أشار الصَّنعَانِيُّ إشارةً مختصرةً إلى قولي اللّغويين في أصل مفردة (إِبلِيسَ)، والواقعُ أنّ المسألة فيها قولان عند المتقدّمين والمتأخّرين، ولكلٍّ حِجَج يستند عليها، فالقول الأوّل: يذهب إلى أنّ مفردة (إِبلِيسَ) على وزن (إِفْعِيل)، مشتقّة من الفعل (أَبْلَسَ) بمعنى يَئِسَ، قال الْخَلِيل: "ورُبَّما اشتُقّ نعتُ إِفعِيل من أفعَلَ، مثل إبليس من أَبْلَسَه اللهُ".[5]. وذهب أَبُو

---

(١) ينظر: السَّمِينُ الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور/ أحمد محمد الخراط، (دمشق، دار القلم)، ص: ١/ ١٦٧

(٢) ينظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل، تفسير غريب القرآن، ص: ٩٥.

(٣) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، غريب القرآن، (القاهرة، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٩٧٨م)، ص: ٤٨.

(٤) ينظر: الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (دمشق–بيروت، دار القلم، الدار الشامية، الأولى، ١٤١٢هـ)، ص: ١٤٣.

(٥) الْخَلِيل، الْخَلِيل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي – إبراهيم السامرائي، (بيروت، دار ومكتبة الهلال)، مادة: (ص، ت، ر).

عُبَيْدَةَ إلى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِبْلَاسِ، وَهُوَ الْإِبْعَادُ مِنَ الْخَيْرِ، وَوَزْنُهُ عَلَى هَذَا، إِفْعِيلٌ[١]. وقال الْأَزْهَرِيّ: "وربّما اشْتَقُّوا نَعْت أفْعَل من إفعِيلٍ مثل إبْلِيس؛ لأنّ الله – عزّ وَجلّ – أبلَسَهُ".[٢]. وقال الصَّاحِب: "وسُمِّيَ إبليْسُ؛ لأنَّه أُبْلِسَ عن الخَيْرِ: أي أُوْيِسَ منه".[٣]، وقال الْجَوْهَرِيّ: "بَلَسَ، أَبْلَسَ من رحمة الله، أي يَئِسَ، ومنه سمِّي إبْليسُ، وكان اسمه عَزازِيل".[٤]. ووصف الْوَاحِدِيّ هذا القول بأنّه أكثر أقوال أهل اللُّغة والتّفسير.[٥] ، وحُجَّةُ الّذين قالوا بأصل (إبلِيسَ) العربيّ وجودُ مادتِهِ ووزنه في كلام العرب وورودهما فيه، قال ابْن قُتَيْبَةَ: "قال بعض أهل اللُّغة (إبلِيسَ) هو (إفْعِيل) من أبْلَسَ الرجل إذا يَئِسَ، قال الله ـ جلّ ثناؤه ـ : ﴿أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ أي: يائسون، كذلك قال ابن عبَّاس في رواية أبي صالح عنه: ولما لعنه الله وغضب عليه أبْلَس من رحمته أي: يئس منها، فسمَّاه الله – عزّ وجلّ – إبليس، وكان اسمه عَزَازِيل".[٦]. وأخبر سَوادُ بنُ قارِبٍ – رَضِيَ اللهُ عنه – عُمَر بن الخطَّابِ – رَضِيَ اللهُ عنه – أنَّه كان كاهنَ قَومِه في الجاهِلِيَّةِ، وأنّ جِنِّيَّته قالت له مرةً: "أَلَمْ تَرَ الجِنَّ

---

(١) ينظر: السَّمِينُ الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدر المصون، ص: ١/ ٢٧٦.

(٢) الْأَزْهَرِيُ، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، الأولى، ٢٠٠١م)، مادة: (ص، ت، ل).

(٣) الصَّاحِب، إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، (بيروت، عالم الكتب، الأولى، ١٩٩٤م)، مادة: (س، ل، ب).

(٤) الْجَوْهَرِيّ، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت، دار العلم للملايين، الرابعة، ١٩٨٧م)، مادة: (ب، ل، س).

(٥) ينظر: الْوَاحِدِيّ، علي بن أحمد، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، (بيروت، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٩٩٤م)، ص: ١/ ١٢٠.

(٦) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: غريب القرآن، ص: ٢٣.

وإبْلَاسَهَا، ويَأْسَهَا مِن بَعْدِ إنْكَاسِهَا، ولُحُوقَهَا بالقِلَاصِ وأَحْلَاسِهَا!" .[1]. وكَثُرَ مجيء وزن (إفْعِيل) في العربيّة من الأسماء والصفات على نحو ما ذكر سِيبَوَيْهِ.[2] ، مثل: إكليل، وإخريطٍ، وإسليح، وإصليتٍ، وإجفيل، وإخليج. وذهب القائلون بأصله العربيّ إلى أنّه مُنِعَ صرفه استثقالًا؛ لأنّه لما قلّ نظيره في كلام العرب شَبَّهُوهُ بالأسماء الأعجميّة، وقال بعضهم: مُنِعَ صرف (إبلِيسَ) لشِبْهِ العُجمة، وشِبْهُ العُجمة هي أنّه وإن كان الاسم مشتقًا من الإبلاس إلّا أنّه لَمْ يُسَمَّ به أحد من العرب، فصار خاصًّا بمن أُطْلِقَ عليه. وقال بعضهم: لم يُصرف لأنّه لا سَمِيَّ له فاسْتُثْقِلَ، أو أَنْ يكون مُنِعَ الصّرف للتّعريف، وأَنَّه اسمٌ واقعٌ على أَولاده، وجميع جنسه فَيُلْحق بثمودَ، أو أنّه لَمْ يُسَمَّ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ، فَصَارَ خَاصًّا بِمَنْ أَطْلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ دَلِيلٌ فِي لِسَانِهِمْ، وَهُوَ عَلَمٌ مُرْتَجَلٌ.[3].

أمّا القول الآخر فإنّه يَذهب إلى عُجمة (إبلِيسَ) لذا لا يدخله التّصريف ولا الاشتقاق، وممّن قال به ابنُ الْأَنْبَارِيِّ القائل: "فلمَّا وجدنا الله – عزَ وجلّ – قال: إِلَّا إبليسَ، فلم ينوّنه عَلِمْنا أَنَّهُ أَعجميّ مجهول الاشتقاق؛ ولأنَّ ما عُرِف اشتقاقه كان عربيًّا يلزمه من التّعريب ما يلزم زيدًا وعمرًا وأَشباههما؛ إِلَّا أَنْ يكون مُنِعَ الإجراءُ للتّعريف؛ وأَنَّه اسمٌ واقعٌ على أَولاده، وجميع جنسه فَيُلْحق بثمود وما أَشبهه في ترك الإجراء".[4]. وقال ابْن جِنِّي: "فأمّا قول من يقول: إنّ (إبلِيسَ) من قول الله ـ تعالى ـ

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، (بيروت، دار طوق النجاة، الأولى، ١٤٢٢هـ)، رقم: ٣٨٦٦.

(٢) ينظر: سِيبَوَيْهِ، عثمان بن قمبر، الكتاب، ص: ٤/ ٢٤٥.

(٣) ينظر: الأنباري، محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق: محمد إبراهيم، (بيروت، المكتبة العصرية، الأولى، ١٩٨٧م)، ص: ٣٣٧.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص: ٣٣٧.

: ﴿يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾ فخطأٌ منه، لو كان (إبلِيس) من هذا لكان عربيًا؛ لأنّه مشتقّ، ولوجب صرفه؛ لأنّك لو سمّيت رجلًا بـ (إِجْفِيل، وإخريط) لصرفته؛ لأنّه لا مانع له من الصّرف".(١). وقال في إبليس ونحوه: "وإنّما هذه ألفاظ أعجميّة وافقت ألفاظ العرب".(٢). وقال أَبُو حَيَّانَ الأندَلُسِيُّ: "إِبْلِيسُ: اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ مُنِعَ الصَّرْفَ لِلْعُجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ".(٣)، وذهب بعضُ الْمُحْدَثِينَ إلى أنّ (إبلِيسَ) مأخوذٌ من اللّفظ الإغريقيّ (ديابولوس) بمعنى النمّام أو المفتري.(٤). ويُلَاحَظُ أنّ القائلين بعُجمة (إِبلِيسَ) لم يستندوا فيما ذهبوا إليه إلّا على حُجَّة واحدة، هي أنّه ممنوع من الصّرف على غير عادة ما كان على هذا الوزن فيُصرف، نحو: إكليلٍ وإقليمٍ، وأنّه لو سمّيت رجلاً بإخريط أو إجفيل لما امتنع من الصّرف حتى لو صيّرته علمًا، ويترجّح رأيُ القائلين بأصالته العربيّة واشتقاقه من (أَبْلَسَ)؛ لقوة ما استندوا عليه من وجود مادته ووزنه في كلام العرب وورودهما فيه، ولضعف ما استند عليه القائلون بعُجمته، فمنعُهُ من الصّرف قد يكون لسببٍ آخرَ غير العُجمة، ومن ذلك على نحو ما ذكر أصحاب القول الأوّل: شبه العُجمة، وانقطاع النّظير، والتّعريف والوقوع على الأولاد والجنس جميعه، والاختصاص والارتجال، فما استند عليه القائلون بعُجمة (إِبلِيسَ) يتطرّقه الاحتمال، وهذا يُضْعِفُهُ ولا يجعله في قوة ما استند عليه القائلون بأصالته العربيّة واشتقاقه.

---

(١) ابْن جِنِّي، عثمان، المنصف شرح التصريف، (دار إحياء التراث القديم، الأولى، ١٣٧٣هـ)، ص: ١٢٦

(٢) المرجع السابق نفسه، ص: ١٢٦.

(٣) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، ص: ١/ ٢٤٤.

(٤) ينظر: حمّاد، أحمد عبد الرحمن، عوامل التطور اللغوي، (بيروت، دار الأندلس، الأولى، ١٩٨٣م)، ص: ٧٦.

ثالثاً/ الأَصْلُ الصَّرْفِيُّ الْمُخْتَلَفُ عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ الطَّاغُوت:

ذكر الصَّنْعَانِيّ رأيين في أصل مفردة (طَاغُوت) عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿فَمَن يَكفُر بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤمِن بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱستَمسَكَ بِٱلعُروَةِ ٱلوُثقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، الأوّل: أنّ أصلها (طَغَيُوت) علىٰ وزن (فَعَلُوت)، فقُدِّمَتِ الياءُ قبل الغَينِ فَصار (طَيَغُوت) على وزن (فَلَعُوت)، ثم قُلِبَتِ الياءُ أَلِفًا؛ لتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قَبْلَها، فصارت (طَاغُوت) على وزن (فَاعُول). والثاني: أنّ أصلها (طاغِيُوت) على وزن (فاعِلُوت)، اسْتُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ على الياء فنُقلت إلى الغين، فالتقى ساكنان فحُذِفت الياء. ثم ذكر أنّها تكون للواحد والجمع وتُذَكَّر وتُؤَنَّث.[1]. وكان ابْن قُتَيْبَةَ والسِّجِسْتَانِيّ والرَّاغِبُ الأَصْفَهَانِيِّ قد أهملوا تناول الأصل الصّرفي لمفردة (طَاغُوت)، وهو إهمالٌ مُسْتَغْرَبٌ؛ لأهمية هذه المفردة، ولكثرة ما قِيل فيها من آراء.

وفي أصل مفردة (طَاغُوت) خلافٌ صرفيٌّ من جهتين: من جهة اشتقاقها ووزنها، ومن جهة صيغتها، وقد تناول الصَّنعَانِيّ الخلاف من جهة اشتقاقها ووزنها وذكر فيه رأيين قال بهما العلماء، وأهمل رأيًا ثالثًا، ولم يتناول الخلاف من جهة الصّيغة الصّرفيّة واكتفى بذكر ما يراه راجِحًا وهو أنّها تكون للواحد والجمع وتُذَكَّر وتُؤَنَّث.

والرأي الأوّل الذي ذكره الصَّنعَانِيّ في أصل كلمة (طَاغُوت) من حيث اشتقاقها ووزنها هو الرأي الذي قال به أكثر اللّغويين والمفسّرين ورجّحوه.[2] ، قال الْوَاحِدِيّ: "قال النّحويون: وزنه: فَعَلوت، نحو: جَبَرُوت، والتّاء زائدة فيه، وهي مشتقّة من طَغَى، وتقديره: طَغَوُوْت، إلّا أنّ لام الفعل قُلِبت إلى موضع العين، كعادتهم في القلب، نحو الصّاعقة والصّاقعة وبابه، ثمّ قُلبت الواو ألفًا، لوقوعها في موضع حركة وانفتاح

(١) ينظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل: ص: ٢٢٠.

(٢) ينظر: السَّمِينُ الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدر المصون، ص: ٥/ ٨٨

ما قبلها"[1]. وقال الْعُكْبَرِيّ: "وَأَصْلُهُ طَغْيُوتٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ طَغَيْتَ تَطْغَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْوَاوِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِيهِ: يَطْغُو أَيْضًا، وَالْيَاءُ أَكْثَرُ، وَعَلَيْهِ جَاءَ الطُّغْيَانُ، ثُمَّ قُدِّمَتِ اللَّامُ فَجُعِلَتْ قَبْلَ الْغَيْنِ، فَصَارَ طَيْغُوتًا أَوْ طَوْغُوتًا، فَلَمَّا تَحَرَّكَ الْحَرْفُ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ، قُلِبَ أَلِفًا، فَوَزْنُهُ الْآنَ فَلْعُوتٌ. وَهُوَ مَصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ، مِثْلُ: الْمَلَكُوتِ وَالرَّهَبُوتِ".[2]. وقال ابْن مَنْظُور: "وأَصل وَزْن طاغُوتٍ طَغَيُوت عَلَى فَعَلُوتٍ، ثُمَّ قُدِّمَتِ الياءُ قَبْلَ الغينِ مُحافَظَةً عَلَى بَقائِها فَصار طَيَغُوت، ووَزْنُه فَلَعُوت، ثُمَّ قُلِبت الْيَاءُ أَلفاً لتَحَرُّكها وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ طاغُوت".[3].

والرأي الثّاني الّذي ذكره الصَّنعَانِيّ في أصل كلمة (طَاغُوت) من حيث اشتقاقها ووزنها قال به قلّةٌ من العلماء، منهم ابن القَطَّاع الصقلِّيّ.[4]. أمّا الرأي الثّالث الذي أهمله الصَّنعَانِيّ فهو الرأي الّذي جعل كلمة (طَاغُوت) أعجميّة، وقال به أبو هِلَال الْعَسْكَرِيّ، والْقُرْطُبِيّ، والسَّيُوطِيّ.[5]. والرأي الأوّل هو الأقرب إلى التَّرجِيح؛ لِأَنَّنَا لو نَظَرْنا في الأصل الصّرفيّ لهذه الكلمة، سنعرف أنّه ليس مِن (ط، ا،غ)، وإنّما مِن (ط، غ، ا)؛ لأنَّ الكلمة مُشتقَّة مِن الطُّغيان، وهذا يدلُّ على أنَّ لام الكلمة حرف علّة، فلمّا وَجَدَ علماء اللّغة ذلك استدلوا به على أنّه قد حصل في هذه الكلمة قلبٌ مكانيٌّ،

---

(١) الْوَاحِدِيّ، علي بن أحمد، التفسير البسيط، ص: ٤/ ٣٦٣.

(٢) الْعُكْبَرِيّ، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، (القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ص: ١/ ٢٠٥.

(٣) ابْن مَنْظُور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: اليازجي وجماعة من اللغويين، (بيروت، دار صادر، الثالثة، ١٤١٤هـ)، مادة: (طغى).

(٤) ينظر: الصقلي، ابن القَطَّاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد عبد الدايم، (القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م)، ص: ١٢٣.

(٥) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المهذّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب، تحقيق: التهامي الهاشمي، (المغرب، مطبعة فضالة)، ص: ٥٢.

فنُقِلَت الغينُ إلى مكان حرف العلّة (في آخر الكلمة)، وجُعل حرف العلّة في الوسط. وبهذا يتَّضِح لنا أنَّ أصل الكلمة (طَغَوُوت) بضمِّ الواو؛ لأنّها على وزن (فَعَلُوت)، ولكن ضَم الواو مُستَثْقَلٌ في كلام العرب، ولا يُمكنهم هنا نَقْلُ حركة الواو إلى ما قبلها؛ لأنَّ ما قَبْلَها مُتحرِّك، والحرفُ لا يحتمل حركتينِ؛ فلذلك نقلوا الواو كلّها إلى ما قبل الغين، فصارت الكلمةُ (طَوَغُوت). وهنا نجد الواو مُتحركةً وما قبلها مَفتوحًا، ولدينا قاعدةٌ صرفيّة مشهورة: أنَّ حرف العلّة إذا تحرَّك وانفتح ما قبله، فإنّه يُقلب ألفًا، مثل: (قال) و(باع)، أصلهما: (قَوَل) و(بَيَع)، فصارت الكلمة (طاغوت). واستنادًا إلى هذا الرأي الّذي قال به أكثر اللّغويين والمفسّرين فإنّ وزن (فَاعُول) الّذي عليه كلمة (طَاغُوت)، وإن حاولَ بعضُهم إثباتَ أصلٍ سريانيٍّ أو آراميٍّ له، إلّا أنّ وزنَهُ عربيٌّ صحيحٌ، إمّا أصالةً وإمّا تَعريبًا، بدليل وروده في القرآن الكريم، مثل: كلمة (ٱلنَّاقُورِ) الّتي قال عنها قُطْرُبٌ: إنّ وزنها (فَاعُول) اسم آلة أو صيغة مبالغة.[1] ، ومثل: كلمة (ٱلمَاعُونَ) الّتي قال قُطْرُبٌ إنّ وزنها (فَاعُول) من المعن وهو الشيء القليل.[2]. ووجودُ وزن (فَاعُول) في السّريانيّة أو الآراميّة إنّما هو من الإرث السّاميّ القديم الّذي يجمع هذه اللغات كلّها، وينبغي أن يُفهم كلام أبي هِلَال الْعَسْكَرِيّ، والْقُرْطُبِيّ، والسَّيُوطِيّ في هذا السِّياق؛ لأنّهم حينما ناقشوا قضية وجود ألفاظ غير عربيّة في القرآن نفوا وجود الدَّخيل الأعجميّ، وأثبتوا وجود المعَرَّب، ولا شكّ أنّ المعَرَّب عربيٌّ. أمّا الأصل الصّرفيّ لمفردة (طَاغُوت) من جهة الصّيغة الصّرفيّة ففيه ثلاثة أقوال.[3]: الأوّل: أنّها اسم مفرد، كاسم الجنس يقع للقليل والكثير، وهي مؤنثة الأصل، وهو قول سِيبَوَيْهِ، والسِّيرَافِيّ. الثّاني: أنّها جمعٌ وليس مفردًا، وهو قول الْمُبَرِّد، الثّالث:

(١) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، ص: ٧/ ٢٥٥.

(٢) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط: ٥٥١/١٠.

(٣) ينظر: السَّمِينُ الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدر المصون للسمين: ٢/ ٥٤٧.

أنّها مصدر وليس بجمع، ويُوصَفُ بها الواحد والجمع، وتُذَكَّر وتُؤَنَّث، والأصل فيها التَّذْكِير، وهو قول الْأَكْثَرِيَّة: كالْكِسَائِيّ، والْفَرَّاء، وابْن السِّكِّيتِ، وغيرهم، ويَتَّفِقُ هذا القول مع القول الأوّل في أنّ الطّاغوت اسمٌ مفردٌ وليس بجمع، وأنّه يُستعمل للقليل والكثير، ويُوصَفُ به الواحد والجماعة، لكن يخالفه بأنّه مذكر الأصل، وإنّما يُحمل على المعنى فَيُؤَنَّثُ، وهذا القول هو الراجّح، بدليل ما ورد في القرآن، فقد وردت الكلمةُ مفردةً مذكرةً في قوله ـ تعالى ـ : ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَد أُمِرُوٓاْ أَن يَكفُرُواْ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٠]، ووردت مفردةً مؤنثةً في قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧]، ووردت جمعًا في قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَولِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

رابعاً/ الأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ "التَّوْرَاةَ":

نصّ الصَّنعَانِيّ على أنّ مفردة (التَّوْرَاةَ) تعني: الضياء والنّور، في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّورَىٰةَ وَٱلإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]، وساق رأيين لأصلها: رأيًا لِلبَصْرِيِّينَ ورأيًا لِلكُوفِيِّينَ، أمّا رأي الْبَصْرِيِّينَ فذكر أنّهم يرون أنّ أصلها (وَوْرَية) على وزن (فَوْعَلَة) من ورى الزَّنْدُ ووَرِيَ، لغتان إذا خرجتْ ناره، ولكنّ الواو الأولى، قُلبت تاءً كما قُلبت في (تلوج) وأصله وَوْلَج من وَلَجَ، أي: دَخَلَ، والياء قُلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. أمّا رأي الْكُوفِيِّينَ فذكر أنّهم يرون أنّ أصلها (تَوْرية) على وزن (تَفْعِلَة) إلّا أنّ الياء قُلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويجوز أن يكون تَوْرِيَة على وزن تفعلة، فنُقِل من الكسر إلى الفتح كما نقلوا جارية وجارَاة، وناصِيَة وناصَاة.(١) ، وكان ابْن قُتَيْبَةَ قد اكتفى بإيراد الرأي الثاني فقط.(٢) ، وأورد السِّجِسْتَانِيّ الرأيين، وجاءت عبارة

(١) ينظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل، تفسير غريب القرآن، ص: ١١٤.

(٢) ينظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، غريب القرآن، ص: ٣٦

الصَّنعَانِيّ شبيهة بعبارته.(١)، وأورد الرَّاغِبُ الأَصْفَهَانِيِّ رأيِ البَصْرِيِّينَ الْكُوفِيِّينَ كليهما مُفَصَّلًا فيهما القول.(٢). ويُلَاحَظُ على الصَّنعَانِيّ عرضه الخلاف مختصرًا في هذه المسألة كعادته. وقد بسط السَّمِينُ الحَلبِيّ آراء النّحويين في أصل (التّوراة)، فذكر رأي: الْخَلِيل، وسِيبَوَيْهِ، والْبَصْرِيِّينَ، الذي يذهب إلى أنّ وزنَها (فَوْعَلَة)، وهذا الوزن قد وردت منه ألفاظ نحو: الدَّوْخَلة، والقَوْصرة، والدَّوْسَرة، والصَّوْمَعَة، والأصل: وَوْرَيَة بواوين؛ لأنّها إمَّا من وَرِي الزَّنْدُ، وإمَّا من وَرَيْتُ في كلامي، فأُبدلت الواو الأولى تاءً وتحرَّك حرفُ العلةِ وانفتح ما قبلَه فقُلب ألفاً فصار اللفظُ: تَوْرَاة كما ترى، وكُتبت بالياءِ مُنْبَهَةً على الأصل، كما أُميلت لذلك، وقد أَبْدَلتْ العربُ التاءَ من الواو في ألفاظ نحو: تَوْلَج، وتَيْقور، وتُخَمَة، وتُكَأَة، وتُراث، وتُجاه، وتُكْلان، من: الوُلوج، والوَقار، والوَخَامة، والوِكاء، والوِراثة، والوَجْه، والوَكالة. ونظيرُ إبدال الواو تاءً في التوراة إبدالُها أيضا في قولهم لِما تَراه المرأة في الطُّهْرِ بعدَ الْحَيْضِ: (التَّرِيَّة) هي فَعِيْلَة من لفظ الوراء؛ لأنّها تُرى بعد الصُفْرَة والكُدْرَة.(٣). وذكر رأيًا ثانيًا للفَرّاء.(٤) يتمثل في أنّ وزنَها (تَفْعِلَة) بكسر العين، فأُبْدِلَت الكسرةُ فتحةً، وهي لُغةٌ طَائيّة، يقولون في النّاصية: ناصَاة، وفي بَقِي: بَقَى، وأنشد الْفَرَّاء قول الشاعر:

وما الدنيا بِبَاقَاةٍ علينا وما حيٌّ على الدُنْيا بِبَاقٍ

(١) ينظر: السجستاني، محمد عزير، غريب القرآن المسمى نزهة القلوب، تحقيق: محمد أديب جمران، (سوريا، دار قتيبة، الأولى، ١٩٩٥م)، ص: ١٣٦.

(٢) ينظر: الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، ص: ١٧٠.

(٣) ينظر: السَّمِينُ الحَلبِيّ، أحمد بن يوسف، الدر المصون، ص: ٣/ ١٧.

(٤) ينظر: السَّمِينُ الحَلبِيّ، أحمد بن يوسف، الدر المصون، ص ٣/ ١٨.

وذكر رأيًا ثالثًا لِلكُوفِيِّينَ.(١) يتمثّل في أنّ وزنَها (تَفْعَلَة) بفتحِ العين، كما يقولون في: تَتْفُلة بالضمِّ تَتْفَلَة بالفتح. وقد ردَّ الْبَصْرِيُّونَ رأي الْفَرَّاء بحجتين، إحدُاهما: أنَّ هذا البناءَ قليلٌ جدا أعني بناءَ تَفْعِلة بخلاف فَوْعَلة فإنّه كثير، فالحَمْلُ على الأكثر أولى. والأخرى: أنّه يلزمُ منه زيادةُ التّاءِ أولاً والتّاء لم تُزَدْ أولاً إلّا في مواضِعَ ليس هذا منها بخلافِ قَلْبِها في أوّلِ الكلمة فإنّه ثابت، وذلك أنَّ الواو إذا وَقَعَتْ أولاً قُلِبَتْ: إمَّا همزةً نحو: أُجوه وأُقِّتَتْ وأَحَدَ وأَناة وإشاح وإعاء في: وجوه، ووُقِّتَتْ، ووَحَدَ، ووَنَاة، ووِشاح، ووِعاء، وإمَّا تاء نحو: تُجاه وتُخَمة. وردّوا رأي الْكُوفِيِّينَ بأنّه لا حاجة إليه، وأنّه دعوى لا دليل عليها. وذكر السَّمِينُ الحَلبِيّ رأيًا رابعًا لبعض النّحويين أنّ لفظ التّوراة لا يدخله الاشتقاق والتّصريف؛ لكونه أعجميّ عِبْرَانِيّ، فقال الْوَاحِدِيّ: "إنّ التّوراة والإنجيل والزبور سريانيةُ فَعَرَّبوها، ولذلك يقولون فيها بالسّريانيّة: تُوري ايكليونُ زَفوتا، فعرَّبوها إلى ما ترى".(٢)، وذهب الزَّمَخْشَرِيُّ إلى أنّ التّوراة ومثله الإنجيل اسمان أعجميان، وأنّ القول باشتقاقهما تكلُّف، ولا يصحّ ما قِيل فيهما إلّا بعد كونهما عربيين.(٣) ، وأكّد أبو حَيّان الأندلسيّ أنّ (التوراة) اسْمٌ عِبْرَانِيٌّ، ووَصَفَ ما فعله النّحاة من اشتقاق ووزن له بأنّه تكلُّف ينافي ما قرروه من أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْأَعجمِيَّة لا يدخلها اشتقاقٌ، وَأَنَّهَا لَا تُوزَنُ.(٤). وأيّد هذا الرأي من المعاصرين الطَّاهر بن عاشور بقوله: "والتّوراة اسْمٌ لِلْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ،

---

(١) ينظر: السَّمِينُ الحَلبِيّ، أحمد بن يوسف، الدر المصون للسمين الحلبي، ص: ٣/ ١٩.

(٢) الْوَاحِدِيّ، علي بن أحمد، التفسير البسيط، ص: ٣/ ١٥٥.

(٣) ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، (بيروت، دار الكتاب العربي، الثالثة، ١٩٨٧م)، ص: ١/ ٣٣٥.

(٤) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، ص: ٣/ ٥.

وَهُوَ اسْمٌ عِبْرَانِيٌّ أَصْلُهُ طُورَا بِمَعْنَى الْهُدَى".[1]. ويمكن الجمع بين القول بعربيّة لفظ التّوراة وإثبات أصله واشتقاقه الّذي قال به الجمهور، والقول بأنّه أعجميّ لا اشتقاق فيه بما قاله الْقُرْطُبِيّ: "وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا عَرَّبَتْهُ الْعَرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ".[2]، وبما نقله الزَّبيديّ عن محمّد بن الطَّيِّب الفَاسِيّ أنّه قال :"وَقد تَعَقَّبَ المُحقِّقونَ المَذْهَبَيْن فِي وَزْن كلمة التّوراة عنْدَهما بأَسْرِه وَقَالُوا هُوَ لَفْظٌ غَيْر عَرَبيّ، بل هُوَ عِبْرَانِيٌّ اتِّفاقًا، وَإِذا لم يكُنْ عَربيًّا فَلَا يُعْرَفُ لَهُ أَصْلٌ مِن غَيره، إِلَّا أَنْ يقالَ: إِنَّهم أَجْروه بَعْد التَّعْريبِ مجرى الكَلِم العَرِبيَّةِ وتَصَرَّفوا فِيهِ بِمَا تَصَرَّفوا فِيهَا".[3].

خامساً/ الأَصْلُ الصَّرْفِيّ الْمُخْتَلَف عَلَيْهِ لِمفْرَدَةِ تَتْرَا:

ذكر الصَّنعَانِيّ وزنين لـ (تَتْرَا)، هما (فَعْلًا) و(فَعْلَى) .[4]، في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ثُمَّ أَرسَلنَا رُسُلَنَا تَترَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وذلك بحسب ما قُرِئَت به، فقد قراء ابْنُ كَثِيرٍ وأبُي عَمْرٍو: (تَتَرَا) بالتنوين على وزن (فَعْلًا)، وقراء الباقون: (تَتْرَى) بألفٍ صريحة دون تنوين على وزن (فَعْلَى) .[5] ، ثم بيّن أصلها المعجميّ فذكر أنّها من (الواتَرَةِ) وهي المُتَابَعَةُ، وذكر خلافًا في صرفها وعدم صرفها، فمن لم يصرفها جعل

---

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، (تونس، الدار التونسية للنشر)، الأولى، ١٩٨٤م)، ص: ٣/ ١٤٨.

(٢) الْقُرْطُبِيّ، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٩٤م)، ص: ٤/ ٦.

(٣) الزَّبيديّ، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، (الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت –المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، الأولى، ١٩٦٥م)، ص: ٤٠/ ١٩٠.

(٤) ينظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل، تفسير غريب القرآن، ص: ١٢٢.

(٥) ينظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال مكرم، (بيروت، دار الشروق، الأولى، ١٤٠١هـ)، ص: ٢٥٧.

ألفها للتأنيث، ومن صرفها جعلها ملحقة بفَعْلَلَ.(١) ثم بيّن أصلها الصّرفيّ، فقال: "وأصل (تَتْرَى): وتْرَى، فأُبدلت التّاء من الواو، كما أُبدلت في تجاهٍ وتراثٍ".(٢)، ثمّ نقل رأي الْفَرَّاء وجَوّزه فقال: "ويجوز في قول الْفَرَّاء أن تقول في الرفع: تَتْرٌ، وفي الخفض: تَتْرٍ، وفي النصب: تَتْرا، الألف بدل من التنوين".(٣). وكان ابْن قُتَيْبَةَ قد ذكر أنّ أصل (تَتْرَى) وَتْرَى، فقُلبت الواو كما قلبوها في التَّقْوى، والتّخمة والتُّكلان.(٤). وعبارة السِّجِسْتَانِيّ والصَّنعَانِيّ في أصل (تَتْرَا) مُتَمَاثِلتان بما فيهما من نقل عن الْفَرَّاء، وهذا يدلّ على أنّ الصَّنعَانِيّ قد أخذها من السِّجِسْتَانِيّ .(٥). وقال الرَّاغِبُ الأَصْفَهَانيّ: "تَتْرَى على فعلى، من المواترة، أي: المتابعة وترًا وترًا، وأصلُها واو فأُبدلت، نحو: تراث وتجاه، فمن صرفه جعل الألف زائدة لا للتأنيث، ومن لم يصرفه جعل ألفه للتأنيث".(٦). وأكَّد الْمُبَرِّد أنّه على القراءتين جميعًا التّاء الأولى بدل من الواو، و(تترا) مصدر، واسمٌ قامَ مقام الحال؛ لأنّ المعنى متواترة.(٧). وذكر السَّمِينُ الحَلبِيّ أنّه يتحصَّلَ في ألفِها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها بدلٌ من التنوينِ في الوقفِ. الثاني: أنها للإلحاق. الثالث أنّها للتأنيث، وهو الأقرب؛ لأن الرسل جماعة. واخْتُلف فيها: هل هي مصدرٌ كدعوى، أو اسمُ جمعٍ. وفاؤُها في الأصلِ واوٌ؛ لأنَّها من المُواترة والوِتْر، فقُلِبَتْ تاءً كما قُلِبَتْ تاءً في تَوْلج وتَيْقُور، فإنها من الوَرْي، والوُلوج، والوَقار،

(١) بنظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل، تفسير غريب القرآن، ص: ١٢٢

(٢) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، تفسير غريب القرآن، ص: ١٢٢

(٣) المرجع السابق نفسه، ص: ١٢٢.

(٤) ينظر: ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، غريب القرآن، ص: ٢٩٧.

(٥) ينظر: السجستاني، غريب القرآن، محمد عزيز، ص: ١٤٩.

(٦) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، ص: ١٦٣.

(٧) ينظر: الْوَاحِدِيّ، علي بن أحمد، التفسير الوسيط، ص: ٣/ ٢٩٠.

والوَخامة، والوِراثة، والوَجْه.(١). وذهب الْيَزِيدِيُّ إلى (تَتْرًا) بمعنى المصدر وأنّ الألف الّتي بعد الرّاء عوض من التّنوين في الوقف من قوله وتر يتر وترًا، مثل: ضرب يضرب ضربًا. وقال الْيَزِيدِيُّ: هي من وترت، والدليل على ذلك أنّها كتبت بالألف، وهي لغة قريش، ولو كانت من ذوات الياء لكانت مكتوبة بالياء تترى كما كتبوا يخشى ويرعى بالياء. وورد أنّ حجّة من لم ينون أنّ الألف التي بعد الراء ألف تأنيث، فتقول: تترى على وزن فعلى، مثل: شكوى، لأنّ المصادر تلحق أواخرها ألف التّأنيث كالدعوى، والشورى، والذكرى، ونحوها. وأورد ابن عاشور أنّ (تَتْرَى) قَرَأها الجُمْهُورُ بِأَلِفٍ في آخِرِها دُونَ تَنْوِينٍ فَهو مَصْدَرٌ عَلى وزْنِ فَعْلى، مِثْل: دَعْوى، وأَلِفُهُ لِلتَّأْنِيثِ مِثْلَ: ذِكْرى، فَهو مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ. وأَصْلُهُ: وتْرى بِواوٍ في أوَّلِهِ مُشْتَقًّا مِنَ الوَتْرِ، وأُبْدِلَتِ الواوُ تاءً إبْدالًا غَيْرَ قِياسِيٍّ كَما أُبْدِلَتْ في (تِجاهٍ) لِلْجِهَةِ المُواجِهَةِ وفي (تَوْلَجُ) لِكِناسِ الوَحْشِ (وتُراثٍ) لِلْمَوْرُوثِ. وقَرَأها ابْنُ كَثِيرٍ وأبي عَمْرٍو (تَتْرًا) بالتنوين وهي لُغَةُ كِنانَةَ.(٢). فأرجع الخلاف لاختلاف القراءات القائم على اختلاف اللهجات، وهذا أحسن ما قيل في هذه المسألة. وكُتِبَتْ كلمة (تَتْرَى) في المَصاحِفِ كُلِّها بِصُورَةِ الأَلِفِ في آخِرِها عَلى صُورَةِ الألِفِ الأَصْلِيَّةِ مَعَ أنَّها في قِراءَةِ الجُمْهُورِ ألِفُ تَأْنِيثٍ مَقْصُورَةٍ، وشَأْنُ ألِفِ التَّأْنِيثِ المَقْصُورَةِ أنْ تُكْتَبَ بِصُورَةِ الياءِ، مِثْلَ: تَقْوى ودَعْوى، فَلَعَلَّ كُتّابَ المَصاحِفِ راعَوْا كِلْتا القِراءَتَيْنِ فَكَتَبُوا الألِفَ بِصُورَتِها الأَصْلِيَّةِ لِصُلُوحِيَّةِ نُطْقِ القارِئِ عَلى كِلْتا القِراءَتَيْنِ. عَلى أنَّ أصْلَ الألِفِ أنْ تُكْتَبَ بِصُورَتِها الأَصْلِيَّةِ، وأمّا كِتابَتُها في صُورَةِ الياءِ حَيْثُ تُكْتَبُ كَذَلِكَ فَهو إشارَةٌ إلى أصْلِها أوْ جَوازِ إمالَتِها فَخُولِفَ ذَلِكَ في هَذِهِ اللَّفْظَةِ لِدَفْعِ اللَّبْسِ.(٣).

---

(١) ينظر: السَّمِينُ الحَلبِيّ، أحمد بن يوسف، ص: ٨/ ٣٤٦.

(٢) ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ص: ١٨/ ٦١.

(٣) ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ص ١٨/ ٦٢.

سادساً/ الأَصْلُ الصَّرْفِيُّ الْمُخْتَلَفُ عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ أَنَاسِيّ:

مفردة (أَنَاسِيَّ) جمع تكسير للكثرة على وزن (فَعَالِيّ)، وهي مرادفة لاسم الجمع (ناس)، وذكر الصَّنعَانِيّ مفردين لها، عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿لِّنُحْيِيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، الأوّل: إنسي وهو واحد الإنس، ومثّل له بكرسي واحد الكراسي، والآخر: إنسان، ومثّل له بسِرحان واحد سَرَاحين، وذكر رأيين لأصلها الصّرفيّ، الأوّل: أنّ أصلها (أناسين) بالنّون، فحُذِفت النّون من آخرها وجُعِلت الياء عوضًا عنها، وأُدغمت الياء في الياء.(١). الثّاني: أنّ أصلها (نَسِيَ)، فقُلِبَت فصارت (نَيِسَ)، فتَحَرَّكَت الياءُ وانفتح ما قبلها فَقُلِبَتْ ألفًا فصارت: نَاسًا، ثُمَّ دخلت الْأَلِفُ واللام.(٢). وأهمل ابْنُ قُتَيْبَةَ تناول الأصل الصّرفيّ لهذه المفردة، وتناوله السِّجِسْتَانِيّ فجاء تناولُ الصَّنعَانِيّ شبيهًا به لدرجة أنّه لم يجاوزه في شيء.(٣) ، في حين أهمله الرَّاغِبُ الأَصْفَهَانِيِّ على نحو ما فعل ابْنُ قُتَيْبَةَ.

واختلف العلماء في أصل اشتقاق مفردة (أَنَاسِيَّ) اختلافًا أوسع مما عرضه الصَّنعَانِيّ، فذهب سِيبَوَيْهِ والْفَرَّاء إلى أنّ أصلها الهمزة والنّون والسّين، والأصل: أناس اشتقاقًا من الأنس. وذهب الْكِسَائِيُّ إلى أنّ أصلها النّون والواو والسّين، والأصل: نَوَسَ، فَقُلِبت الواو ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، والنُّوْس الحركة. وذهب آخرون إلى أنّ أصلها النّون والسّين والياء، والأصل: نَسِيَ، فَقُلبت اللام إلى موضع العين فصار نَيَسًا، ثم قُلِبت الياء ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، سُمُّوا بذلك

---

(١) ينظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل، تفسير غريب القرآن، ص: ٦٨.

(٢) ينظر: الصنعاني، محمد إسماعيل، تفسير غريب القرآن، ص: ٦٨.

(٣) ينظر: السجستاني، غريب القرآن، محمد عزيز، ص: ٧١.

لنِسْيانهم.[١] ونقل أبو مَنْصُور الْأَزْهَرِيُ عن الْفَرَّاء أنّه قال: "الأَناسيُّ: جِمَاعٌ، الواحدُ إنْسِيّ، وَإِن شئتَ جعلتَه إنْسَانًا ثمَّ جمَعْتَه أُناسِيّ، فَتكون الياءُ عِوَضاً من النُّون".[٢]. ونقل عنه أنّه قال: "وَالْإِنْسَان أصلُه؛ لأنّ العَرَب تصغّره أُينسِيانا. وَإِذا قَالُوا: أَناسِينُ فَهُوَ جمعٌ بيّنٌ، مِثْل بُسْتان وبَساتِين. وَإِذا قَالُوا: (أَناسِيَ كثيرا) فخفّفوا الْيَاء وأَسقَطوا الْيَاء الّتي تكون مَا بينَ عَيْنِ الفِعل ولامِه، مثل: قَرَاقِير وقَرَاقِر، ويُبيِّن جَوازَ أَناسِي بِالتَّخْفِيفِ قولُ العَرَب: أناسِيَةٌ كَثِيرَة، وَالْوَاحد إِنْسِي وإنسان إن شئتَ.[٣]. وقال الصَّاحِب بن عَبَّاد: "وسُمِّيَ الإنسانُ اشْتِقاقا من النِّسْيَانِ، وهو في الأصْلِ: إنْسِيَانٌ، ودَلِيْلُه قَوْلُهم: أنَاسِيُّ".[٤]. وأورد ابْن مَنْظُورِ أنّ (أَنَاسِيَّ) جمع (إِنْسِيّ) منسوب الإنس، كَكُرْسِيّ وكَراسِيّ، وجمع إنسان كسِرْحانٍ وسَراحينَ، لَكنَهم أَبدلوا الياء من النُّون.[٥]، وهو ما ذهب إليه الصَّنعَانِيّ ومثّل به. وقال أَبُو عُبَيْد الهَرَوِيّ في (أَنَاسِيَّ): "هو جمع إنسي ويجوز أن يكون جمع إنسان فتكون الياء في أناسيّ بدلًا من النّون، والأصل أناسين، مثل: سراحين، فيقال: سراحي، كما يقال في جمع الأرنب أراني".[٦]. وكلّ العلل الصّرفيّة التي قال بها العلماء في أصل (أَنَاسِيَّ) صالحةٌ للنّظر وقابلةٌ للأخذ، وهي تَنْحُو إلى معانٍ صحيحة، وتَسْفُرُ عن دَلَالَاتٍ مستقيمة؛ لذا الأفضل الجمع بين كلّ ما قيل في ذلك دون التَّرْجِيح منها؛ لأنّها تُنْتِجُ معاني مُحْتَمِلَةً وتَوَلَّد دَلَالَاتٍ مُمْكِنَة.

---

(١) ينظر: السَّمِينُ الحَلبِيّ، أحمد بن يوسف، الدر المصون، ص ١/ ١٢٠.

(٢) الهروي، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد مرعب، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، الأولى، ٢٠٠١م)، ص: ١٣/ ٦٠.

(٣) الهروي، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ص: ١٣/ ٦١.

(٤) الصَّاحِب، إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، ص: ٨/ ٣٨٥.

(٥) ينظر: ابْن مَنْظُورِ، محمد بن مكرم، لسان العرب، مادة: (همن).

(٦) كتاب الغريبين في القرآن والحديث: لأبي عبيد الهروي: ٦/ ١٣٤.

سابعاً/ الأَصْلُ الصَّرْفِيُّ الْمُخْتَلَفُ عَلَيْهِ لِمُفْرَدَةِ ٱلْمُهَيمِن:

ذكر الصَّنْعَانِيّ رأيين في أصل مفردة (ٱلْمُهَيمِن) عند قوله ـ تعالى ـ : ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣]، الأوّل: أنّ أصلها من هَيْمَن يُهَيْمن فهو مُهَيْمِن إذا كان رقيبًا على الشيء، والثّاني: أنّ أصلها مُؤَيْمِن على وزن (مُفَيْعِل) من أمِين، كما قِيل: بَيْطر، ومُبَيْطِر، من البيطار، فقُلِبت الهمزة هاءً؛ لقرب مخرجيهما، كما قالوا: أَرَقْتُ الماء وهَرَقْتُ، وأيْهَات وهَيْهَات، وإيَّاك وهَيَّاك.(١). وكان ابْنُ قُتَيْبَةَ قد اختار رأيًا مَعِيبًا في الأصل الصّرفيّ لـ (ٱلْمُهَيمِن) سيأتي بيانُهُ لاحقًا، وجاءت عبارةُ الصَّنعَانِيّ قريبة من عبارة السِّجِسْتَانِيّ في إيراد الرأيين السّابقين للأصل الصّرفيّ لمفردة (ٱلْمُهَيمِن) .(٢)، وأهمل الرَّاغِبُ الأَصْفَهَانيِّ بيان الأصل الصّرفيّ لمفردة (ٱلْمُهَيمِن).

مفردة (ٱلْمُهَيمِن) اسْمُ فَاعِلٍ، وَاخْتُلِفَ فِي أصلها اختلافًا أوسع مما ذكره الصَّنعَانِيّ، فقال بعضهم: إنّ أَصْلها هَيْمَنَ يُهَيْمن فهو مُهَيْمِن، كبَيْطَر يُبَيْطِر فهو مُبَيْطِر بمعنى: رَقَبَ، وعليه فالهاء أصليّة، وَوَزْنُ الكلمة (مُفَيْعِلٌ)، قال أَبُو عُبَيْدَةَ: "لم يَجِيءْ في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعةُ ألفاظ: مبيطِر، ومُسَيْطر، ومُهَيْمِن، ومُحَيْمِر".(٣)، وزاد الزّجّاجيّ اسمَ فاعل مِنْ بَيْقَر يُبَيْقِرُ أي خَرَج من أفق إلى أفق، أو البُقَيْرى وهي لعبةٌ معروفة للصبيان.(٤)، وهذا القولُ بعيدٌ عن التّكلف والتّعقيد ومناسبٌ للمعنى، ورجّحَهُ ابْن مَنْظُورِ والفيروز آبادي.(٥). وقال بعضهم: إنَّ هاء

---

(١) ينظر: تفسير غريب القرآن للصنعاني، ص: ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) ينظر: غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب: للسجستاني، ص: ٤٣٨.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان: ٩/ ٦٩.

(٤) البحر المحيط لأبي حيان: ٩/ ٦٩.

(٥) لسان العرب لابْن مَنْظُورِ: ٧/ ١٥٧.

(ٱلْمُهَيمِنُ) مُبْدَلَة من همزة، وأنهّا اسمُ فاعل من آمنَ غيرَه من الخوفِ، على وزن مُفَعْلِل، والأصلُ: (مُأَأْمِن) بهمزتين؛ فأُبْدِلت الثّانيةُ ياءً كراهيةَ اجتماعِ همزتين ثم أُبْدلت الأوّلى هاءً: كهراق، وهَراح، وهَبَرْتُ الثوب في: أراق، وأراح، وأَبَرْت الثوب، وقال به الْجَوْهَرِيّ.(١)، ووصفه السَّمِينُ الحَلبِيّ بالضعف والتّكلف الّذي لا حاجةَ إليه، مع أنَّ له أبنيةً يمكنُ إلحاقه بها كمُبَيْطِر وإخوانِه، وأيضًا فإنّ همزة (مُأَأْمِن) اسم فاعل من (آمن) قاعدتُها الحذفُ فلا يُدَّعى فيها أنّها أُثْبِتَتْ ثم أُبْدِلَت هاءً، فهذا ما لا نظير له.(٢). وقال ابْن قُتَيْبَةَ إنّها مصغرةٌ، وأنّ أصلها (مُؤَيْمِن) تصغيرُ (مُؤْمن) اسمَ فاعل، ثم قُلبت همزتُها هاء كهَراق.(٣)، ويُعْزى ذلك لأبي العباس الْمُبَرِّد أيضًا. وغير مقبول تصغير أسماء الله ـ تعالى ـ ، قال أَبُو حَيَّانَ الأندَلُسِيُّ: "لا تُصغِّرْ الاسم الواقع على من يجب تعظيمُهُ شرعًا، نحو أسماء الباري ـ تعالى ـ وأسماء الأنبياء وما جرى مجرى ذلك؛ لأنّ تصغير ذلك غض لا يصدر إلّا عن كافر أو جاهل".(٤)، وقد ردّ عليه جماعةٌ من العلماء، فلمّا بلغ أبا العبّاس ثَعلبًا هذا القولُ أنكره أشدَّ إنكار وأنحى على ابْن قُتَيْبَةَ، وكتب إليه: أَنِ اتقِ الله فإنّ هذا كفرٌ أو ما أشبهه؛ لأنّ أسماء الله ـ تعالى ـ لا تُصَغَّر، وكذلك كلّ اسمٍ معظَّم شرعا.(٥). وقوله: "هذا كفر" هو حكمٌ على الأقوال وليس على الأعيان. وقال السَّمِينُ الحَلبِيّ: "وقد سقطَ ابْن قُتَيْبَةَ سقطةً فاحشةً حيث زعم أنّ (مُهَيْمِنا) مصغرٌ، وأنّ أصله (مُؤَيْمِن) تصغيرُ (مُؤْمن) اسمَ فاعل، ثم قُلبت همزتُه هاء كهَراق، ويُعْزى ذلك لأبي العبّاس الْمُبَرِّد أيضًا".(٦).

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري: ٥/ ٢٦٧.

(٢) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: ٤/ ٣٤٤.

(٣) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة: ٦٩.

(٤) البحر المحيط لأبي حيان: ١٨/ ٢٣٣.

(٥) الدر المصون للسمين الحلبي: ٦/ ٤١٢.

(٦) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: ٦/ ٤١٢.

الخاتمة

بعد استكمال متطلبات البحث تمّ التوصل إلى **النتائج الآتية**:

- سار الصَّنعَانِيّ على طريقة السابقين في غريب القرآن، في المادة العلميّة ومنهج التأليف، وأكثر مِنْ تَبِعَهِ في منهجه، وسار وفق اختياراته في آرائه هو السِّجِسْتَانِيّ في كتابه غَرِيبِ القُرْآنِ، المسمّى: بنزهة القلوب.
- تَنَاوَلَ الصَّنعَانِيُّ الْخِلَافَ فِي الْأُصُولِ الصَّرْفِيَّة فِي سِبْعِ مُفْرَدَاتٍ، هي: (صَيِّب، وإبلِيس، والطَّاغُوت، والتَّوْرَاةَ، وتَتْرَا، وأَنَاسِيّ، وٱلمُهَيمِن)، وجَاءَ تَنَاوُلُهُ مُخْتَصَرًا مُجْمَلًا، وأَحْيَانًا يُرَجِّحُ من الْخِلَاف، وأَحْيَانًا يَتْرُكُهُ دُونَ تَرْجِيحٍ، وأَسْقَطَ الْأَقْوَالَ الّتي انتَخَبَتْ عُجْمَة بَعْض الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَة فِي الْقُرْآنِ.
- يُشير الصَّنعَانِيُّ إلى الأصل الصّرفيّ للمفردة بعد بيان المعنى المعجميّ، بقوله: "والأصل كذا"، فيُبين: اشْتِقَاقها ووزنها، وَصِيغتها، وَمَا فِيهَا مِنْ حُرُوفٍ أَصْلِيَّةٍ وزَائِدَةٍ، أو شيئًا من ذلك، ونادرًا يَذكر القاعدة أو العلّة المسْتَنَد عليها، ونادرًا يُرجِّح من الخلاف، إلّا أنّه لم يلتزم تَتَبَعَ الأصول الصّرفيّة الْمُتَّفَق عليها والْمُخْتَلَف عليها، إنّما اختار من هذه وهذه ما يرى أنّه يحتاج بيانًا.
- يُشير الصَّنعَانِيّ أحيانًا إلى الأصل الصّرفيّ لبعض المفردات دون الوقوف عند الخلاف فيها، مثل: مسألة أصل (إله) الصّرفيّ، وهذه لا تدخل في موضوع البحث.
- تَبَايَنَ تَنَاوُلُ مؤلفي غريب القرآن لمسائل الخلاف حول الأصل الصّرفيّ للمفردات القرآنيّة من حيث التّناول والتّرجيح منها، وكان الصَّنعَانِيّ من أكثرهم تناولًا للخلاف في هذا الباب.

- يَكتفي الصَّنْعَانِيّ في عرض الخلاف حول الأصول الصّرفيّة للمفردات بالآراء المشهورة، ويُهمل غيرها، ففي مسألة الأصل الصّرفيّ لمفردة (صَيِّب) تناول رأيين وأهمل مثلهما، وفي مسألة الأصل الصّرفيّ لمفردة (طَاغُوت) تناول رأيين وأهمل رأيًا ثالثًا، وفي مسألة الأصل الصّرفيّ لمفردة (التوراة) تناول رأيين وأهمل مثلهما، وفي مسألة الأصل الصّرفيّ لمفردة (أَتَاسِيَّ) تناول رأيين وأهمل رأيًا ثالثًا، وفي مسألة الأصل الصّرفيّ لمفردة (ٱلمُهَيمِنُ) تناول رأيين وأهمل رأيًا ثالثًا؛ ولَعَلَّ ذكره لبعض الآراء في ذلك وإهماله لبعضها إشارةً منه إلى أنّه لا يَحتفي إلّا بالآراء المعتبرة التي لها حظٌّ من النّظر.

- كانت المسائل الخلافيّة في الأصل الصّرفيّ للمفردات السّبع التي تناولها الصَّنعَانِيّ مُسْتَنَدِة إلى القَوَاعِد والعلل الصّرفيّة، كالتّمسك بالوزن الظاهر واجبٌ مهما أمكن، واختصاص المعتلّ بأبنية ليست للصحيح، والواو والياء إذا اجتمعتا وكان السّابق منهما ساكنًا قُلِبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء، وخوف الالتباس، واشْتَقَاق نَعْت أفْعَل من إفعِيلِ، ودواعي منع الاسم من الصرف كشبه العُجمة، والاستثقال، والتّعريف والوقوع على الجنس جميعه وعدم تسمية العرب به، والمنع من الصّرف لوزن ليس من عادته المنع يُشير إلى عُجمته.

- لم يُشر الصَّنْعَانِيّ إلى الآراء التي تقول بعُجمة بعض الألفاظ القرآنيّة، وفي هذا دليل على أنّه يُسْقِطُ هذا الرأي.